



السيد الرئيس،

تود مؤسسة السلام، مع أميركيين من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية ومركز البحرين لحقوق الإنسان، أن تعرب عن قلقها بشأن الأزمة المستمرة لحقوق الإنسان في البحرين.

تنتهك البحرين بشكل منهجي حقوق المواطنين والمقيمين. لقد عانى المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان كعبد الهادي الخواجة وعبدالجليل السنكيس وناجي فتيل من التعذيب والمحاكمات غير العادلة والاحتجاز التعسفي. كما واجه غيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان خلال 2015 الانتقام بسبب عملهم، بما في ذلك مريم الخواجة ومحمد جواد برويز، وتعرض نبيل رجب للاعتقال والاحتجاز وحظر السفر فيما يتعلق بعمله ومشاركته في مجلس حقوق الإنسان. وقد تعرضت أنا شخصياً لسحب جنسيتي في وقت سابق من هذا العام مع 71 شخصاً آخر، مما جعلني وابني حديث الولادة من عديمي الجنسية.

كما تم الحكم على شخصيات قيادية سياسية معارضة مثل الشيخ علي سلمان وإبراهيم شريف وفاضل عباس، والذين يمثلون جمعيات معارضة سياسية بارزة ورئيسية في البحرين، بعقوبات جديدة بالسجن هذا العام، كما واجه العديد من نوابهم الاعتقال والاحتجاز التعسفي، مما أدى إلى وجود الكثير من قادة المعارضة في البحرين وراء القضبان.

يواجه بشكل متساوي المدافعين عن حقوق الإنسان والشخصيات المعارضة السياسية والشباب في الشارع قيوداً على ممارستهم السلمية للتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات حيث تتم محاكمتهم في محاكم غير عادلة ويجبرون على الاعتراف بالإكراه بارتكاب جرائم مجهولة. كما تؤدي أوضاع السجون والاحتفاظ والاعتداء الجسدي إلى تعقيد هذه المشاكل، بينما، لا تزال الآليات الوطنية البحرينية لحقوق الإنسان تفتقر إلى أي شكل من أشكال المصداقية والشفافية وفعالية.

وبسبب الطبيعة المنهجية لهذه الانتهاكات، ندعو المجلس لإدانة الانتهاكات الواسعة النطاق من قبل الحكومة البحرينية، والنظر بجدية في إنشاء مقرر خاص معني بحالة حقوق الإنسان في البحرين.

شكراً.